دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة

The role of environmental taxation in embedding the environmental dimension of sustainable development

د.بودرجة رمزي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، أستاذ محاضر ب،
البريد الالكتروني: ramzimarketer@yahoo.fr
ط.د.لخشين عبير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،
البريد الالكتروني: abir.lakhchine@gmail.com

تاريخ الاستلام: 23 / 11/ 2019 تاريخ القبول : 31 / 01/ 2020

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، حيث يتم التطرق لمفهوم كل من الجباية البيئية والتنمية المستدامة ليتم في الأخير تبيان دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم الآليات المستحدثة لحماية البيئة. قد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الجباية البيئية تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة وذلك باعتبارها أداة تحفيزية وردعية محافظة على البيئة، كما تم الخروج ببعض التوصيات الكفيلة بتحقيق الغايات المرجوة.

الكلمات المفتاحية :جباية؛ الجباية البيئية؛ تنمية مستدامة؛ البعد البيئي.
تصنيف مجلة الأدب الاقتصادي :XN : Q01,Q56

Abstract: The aim of this study is ti hilight the role of environmental taxation in the embedding of the environmental dimension of sustainable development, where the concept of both environmental levy and sustainable development will be addressed to finally demonstrate the role of environmental levy in achieving sustainable development as one of the most important mechanisms developed for the environment protection. The most important results are that environmental achieving the environmental dimension of environmental development as a catalytic and deterrent conservative tool, and some recommendations were made to achieve the desired goals

Keywords : taxation, environmental taxation, sustainable development, environmental dimension.
Jel classification code : NX :Q01, Q5

1- مقدمة:

مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي تزايد الاهتمام بقضايا المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف الملوثات التي تؤدي إلى الإضرار بها، خاصة بعد ظهور المشكلات البيئية وتفاقمها في الدول الصناعية والنامية على حد سواء، وانطلاقا من تنامي الوعي البيئي وظهور مفهوم التنمية المستدامة وجدت المؤسسة نفسها تتحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وأصبحت بذلك تواجه ضغوط في كيفية حماية البيئة وذلك للدور الذي تلعبه المؤسسات في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية، كما أن الأداء البيئي المتميز احد المداخل المهمة في تحقيق الميزة التنافسية .

وتماشيا مع متطلبات التنمية المستدامة كان من الواجب اتخاذ التدابير اللازمة لغرض تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وكانت من أبرزها الوسائل الاقتصادية والتي تعد الجباية أهمها فرغم أنها تعتبر من الوسائل التقليدية إلا أن الضريبة عرفت تطورا جذريا فأصبحت من أهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال إقحامها في مجال حماية البيئة.

تعتبر الجباية البيئية أهم الوسائل والآليات المستحدثة لحماية البيئة من الأخطار التي تهددها خاصة تلك المؤسسات التي يعتبر نشاطها خطرا على البيئة بما يضمن أهدافها الاقتصادية دون المساس بالبيئة وعلى ضوء ما سبق جاءت إشكالية دراستنا كما يلي:

ما الدور لذي تلعبه الجباية الخضراء في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالجباية الخضراء؟
- ما مفهوم التنمية المستدامة؟
- ما الدور الذي تلعبه الجباية الخضراء في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية والإلمام بكافة جوانب الموضوع، تم هيكلة دراستنا في المحاور التالية:

أولا: مفهوم الجباية البيئية؛

ثانيا: التنمية المستدامة؛

ثالثا: دور الجباية البيئية في استدامة البعد البيئي للتنمية المستدامة.

أهمية وأهداف الدراسة:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه باعتباره من المواضيع المثيرة والمهمة، فالتنمية المستدامة مفهوم معقد يفتح العديد من التفسيرات حول دور الجباية البيئية في دعم سياسية التنمية المستدامة، كما يستمد البحث أهميته من الدور الذي تلعبه الجباية البيئية من خلال المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث والتي تساعد المؤسسات في عملية التحسين والتطوير المستمر والتي تدعم بذلك سياستها اتجاه التنمية المستدامة. وتتمثل أهداف البحث في:

- التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالجباية البيئية؛
- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة واهم مبادئها؛
- تبيان الدور الذي تلعبه الجباية البيئية في دعم سياسية التنمية المستدامة من خلال تكريس البعد البيئي لها.

منهج الدراسة:

يعد المنهج الوصفي المنهج الذي يتوافق وأهداف الدراسة، من اجل تقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة من خال عرض مختلف أبعاد الموضوع.

2- الجباية البيئية مالية مستحدثة لتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة

2-1 مفهوم الجباية البيئية:

من المتعارف عليه أن الدور الحقيقي للجباية ينحصر في تحصيل الإيرادات، إلا انه ورغم دورها التمويلي الذي لا يزال قائما، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات فهي تعد من أهم الأدوات المستحدثة للمحافظة على البيئة، وتعرف الجباية البيئية على أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، كما تعرف على أنها مجموعة الضرائب والإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، تتضمن هذه الإجراءات: الضرائب، الرسوم، الإجراءات الضريبية التحفيزية. كما تفرض الجباية البيئية بغرض فرض الضرر الذي تسبب فيه الملوث لغيره، وفي نفس الوقت فهي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تفرض على المكلف بها نتيجة تلويثه للبيئة. (عبدلي، 2017، ص 247)

كما تعرف الجباية البيئية بأنها تلك الضرائب والرسوم المفروضة من طرف المشرع الجبائي بهدف التعويض على الضرر الذي يسببه الملوث وذلك وفق التأسيس الضريبي التالي: (حراق، 2014، ص96):

- الضريبة على المنتوجات التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي؛
- الضريبة على النفايات الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة والقيام ببعض الأفعال؛
- كما هناك من الجباية البيئية على أنها تلك الضرائب والرسوم التي تشمل:
- ضرائب الانبعاثات التي تحدد نسبتها وفقا لكمية الانبعاثات المطروحة؛
- ضرائب غير مباشرة على مدخلات الإنتاج، أو السلع الاستهلاكية التي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تعريض البيئة للدمار؛
- أحكام الاهتلاك المعجل والمعاملات الضريبية الأكثر انخفاضا للمعدات وأساليب الإنتاج التي توفر الطاقة وتحد من التلوث.

يمكن القول أن الجباية البيئية هي تلك الضرائب والرسوم التي تفرض على الأفراد الملوثين للبيئة بهدف مكافحة التلوث وحماية البيئة والمحافظة عليها

وتنقسم الجباية البيئية إلى قسمين النظام الجبائي التحفيزي والنظام الجبائي الردعي وهما كالتالي:

2-1-1 النظام الجبائي التحفيزي:

وينقسم إلى إعفاءات ضريبية وتحفيزات جبائية وهذا النوع من الجباية يمتاز بالاستجابة التلقائية ويمكن تقسيمها إلى: (مسدور، 2010، ص349)

الإعفاء الدائم: وهو الإعفاء الذي يكون بصفة نهائية من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها؛

الإعفاء المؤقت: وهو الإعفاء الذي يكون لمدة زمنية محدودة فمثلا يتم إعفاء المؤسسة ما من الضرائب والرسوم البيئية في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة؛

الحوافز الجبائية: كان يتم إعفاء المؤسسات من دفع الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها على التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة، وذلك من اجل تحفيز

المؤسسات على استيراد التكنولوجيات النظيفة وبالتالي توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة.

2-1-2 النظام الجبائي الردعي: وتشمل الضرائب والرسوم التالية: (زوين ورجراج، 2019، ص130)

الضرائب البيئية: وتسمى بالضريبة الخضراء وهي اقتطاع مالي إجباري يدفعه الممول جبرا بهداف حماية البيئة وأول من تطرق إليها هو الاقتصادي PIGOU من خلاله كتابه اقتصاديات الرفاه سنة 1920 أين اقترح فرض الضرائب كوسيلة فعالة لمكافحة التلوث البيئي. ومن بين أهم أشكالها نجد الضرائب على الانبعاثات الملوثة، الضرائب على المنتجات المضرة بالبيئة.

الرسوم البيئية: تفرضها الدول على المستفيدين من الخدمات التي يتم فيها استخدام تقنيات التطهير والسلامة البيئية، بحيث أن هذه الرسوم لا تفرض إلا عن الاستفادة المباشرة من هذه الخدمات.

2-2 أهداف الجباية البيئية

للجباية البيئية أهداف تجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية والاقتصادية على حد سواء ، والهدف الأول والأساسي هو الحد من إنتاج واستهلاك المواد الملوثة، بالإضافة إلى أهداف أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:(بن عزة، 2013، ص436-437)

- أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشر ة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت إليها . ويساعد هذا ا على تنفيذ مبدأ قيام المتسببً بالتلوث بالدفع والدمج بين السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية؛
- أنها تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة وخاصة إذا كانت تركز على المكافحة / التراخيص و العناصر الأخرى لمجموعة السياسات؛
- أنها يمكن أن تحقق مكافحة التلوث وحماية البيئة مقارنة بالوسائل الأخرى وأداة فعالة في معالجة مشاكل البيئة؛
- بالنسبة للمنتجين قد تلعب تلك الضرائب دور محفز للابتكار . عندما تصبح الطاقة والمياه والمواد الخام وكذلك النفايات الصلبة والسائلة والغازية خاضعة للتكليف

الضريبي طرق جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقةً فسوف يطور دافعوا الضرائب ا والاستهلاك . ويساعد هذا على تحقيق المزيد من" الكفاءة الاقتصادية "وتنفيذ مبدأ الاحتياطات وتحسين الاستدامة والتنافسية العالمية؛

- أنها ترفع الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ولمنح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي .

3- التنمية المستدامة

لقد ارتكزت النظرة التقليدية للتنمية على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الإمكانيات والهياكل لصالح المجتمعات والأفراد في الوقت الراهن، من دون الأخذ بعين الاعتبار للأجيال المستقبلية، ولا الجوانب البيئية، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد لتنمية اقترن باسم التنمية المستدامة.

1-3 تعريف التنمية المستدامة:

يعتبر أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة لناشطين ف منظمة غير حكومية تدعى "World Wildlife Fund" سنة 1980 حيث ترجمت إلى اللغة العربية بعدة تسميات منها التنمية القابلة للاستمرار، التنمية القابلة للإدامة، التنمية الموصولة، التنمية البيئية، التنمية المطردة، التنمية المتواصلة وغيرها، لكن تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم كان في تقرير برونتلاند الصادر سنة 1987 عن اللجنة الدولية للبيئية والتنمية التابعة للأمم المتحدة. وقد عرفت التنمية المستدامة من خلال هذا التقرير على أنها: " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها ".

كما عرفت التنمية المستدامة على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم متقدمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش" .(العايب، 2011، ص12)

وحسب « Edward Barbier » فإن التنمية المستدامة هي: " ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على المواد

الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويتضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها، أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية". (عبد الخالق، 1993، ص97)

ويرى البعض بأن التنمية المستدامة هي: التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الأضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفرض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.(موساي، 2018، ص400)

وعرف قاموس« Webster » التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها".(burgen, 2005, p38)

من خلال التعاريف المقدمة في التنمية المستدامة يمكن القول أن التنمية المستدامة هي ضمان تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تلبية متطلبات الاحتياجات الحاضرة باستغلال الموارد المتاحة مع المحافظة على المتطلبات المستقبلية للأجيال القادمة دون التأثير على البيئة.

2-3 أبعاد التنمية المستدامة:

إن للتنمية المستدامة أبعاد تتميز بكونها متداخلة ومتكاملة فيما بينها ولا يمكن الفصل بينها، حيث أن إن التركيز عليها من شأنه تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل هذه الأبعاد في: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإضافة إلى البعد الثقافي والتكنولوجي والسياسي.

البعد الاقتصادي: ويقصد به تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع وذلك من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويمكن حصر أهم عناصر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة فيما يلي: تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتحقيق الكفاءة في استخدام رأس المال بالإضافة إلى تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي من أجل إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وأيضا مسؤولية الدول المتطورة من التلوث ومعالجته وتقليص تبعية البلدان النامية، ضرورة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة والحد من تفاوت مستويات الدخل ومحاولة المساواة في توزيع الموارد .(شيلي، 2014، ص71)

البعد الاجتماعي: تتمحور فكرة التنمية المستدامة حول الحد من الفقر المدقع والجوع والبطالة وتقليص الفجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، حيث يعتبر البعد الاجتماعي

مهم جدا في تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق المساواة الاجتماعية ويمكن حصر أهم عناصر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فيما يلي: تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة وبين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى، التوزيع الأمثل للسكان بين المناطق الحضرية والريفية، تثبيت النمو الديموغرافي، التعليم، الصحة، الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، المشاركة الشعبية.(زوين ورجراج، 2019، ص: 127)

البعد البيئي: تعتبر البيئة من الشروط الأساسية والضرورية لوجود النشاط البشري لذلك جاءت التنمية المستدامة بمجموعة من العناصر المندرجة ضمن البعد البيئي والتي تهدف إلى الحفاظ على البيئة بكوناتها ونقلها سليمة للأجيال اللاحقة، ويرتبط البعد البيئي للتنمية المستدامة بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وترشيد استخدام للأراضي الزراعية والموارد الغابية والمائية في العالم على نحو مستدام، وتتمثل أهم عناصر هذا البعد فيما يلي: حماية البحار والمحيطات، حماية الموارد الطبيعية كعدم إتلاف التربة عن طريق استعمال المبيدات، صيانة المياه أي وضع حد للاستخدامات المبددة لها، تحسين كفاءة شبكات المياه، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري، ترشيد استغلال الموارد طبيعية والطاقة، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

البعد الثقافي: برزت أهمية البعد الثقافي ابتداء من سنة 2005، وذلك من خلال المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي،ويعتبر الاهتمام بهذا البعد ضروريا في عملية التنمية، حيث أنه يمثل الجهد التنموي الذي يسمح برسم السياسات والاستراتيجيات التي تمكن من تحسين أو تحويل الوسط الثقافي الذي يتحرك في داخله الفاعلون الأفراد والجماعات جنبا إلى جنب مع تحسين مستوى معيشتهم وقدرتهم على المشاركة، ويقصد بالوسط الثقافي مجموعة الأفكار والتصورات والمعتقدات والعادات التي تتحكم في سلوك الفاعلين الاجتماعيين، والتي تؤثر بشكل كبير على تحديد مستوى وعيهم الاجتماعي والثقافي. (HCCI, 2006, p15)

البعد التكنولوجي: يهتم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تسمح بالتقليل من استخدام الطاقة والموارد وإنتاج أدنى حد ممكن من الغازات الملوثة، فالبعد التكنولوجي مهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي هذا المجال يجب مراعاة عدة أمور أهمها: استخدام تكنولوجيا أنظف، الحد من الإنبعاثات الغازية السامة، إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة (نظيفة) للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها. (قاسم، 2010، ص34)

البعد السياسي: يرمز البعد السياسي للتنمية المستدامة إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يمكّن من المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال، بالإضافة إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية،[1] فالبعد السياسي هو الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن أساسيات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى تنامي الثقة والمصداقية.(العايب، 2011، ص29)

3-3 أهداف التنمية المستدامة:

إن الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها كثيرة ويمكن إيجازها في التالي: (مسعودي، 2014، ص48)

- إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات
- السعي للحد من الفقر العالمي وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا
- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شان الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون؛
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من ايجابياتها، وخاصة تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية؛

- عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، وأثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية بشكل خاص.

4-3 متطلبات التنمية المستدامة:

إن الوصول إلى تنمية مستدامة يتطلب توفر مجموعة من الشروط يمكن حصرها فيما يلي: (طهراوي، 2008، ص210)

3-4-1 في المجال الاجتماعية والقانوني:

- التدخل المباشر للدولة من اجل التوجيه والمراقبة مع تنسيق مؤسساتي بين السلطات المحلية والولائية والمركزية عن طريق مجالس للتخطيط؛
- الاستخدام الأمثل للموارد البرية؛
- اعتماد الحكم الديمقراطي واحترام القانون؛
- نشر الوعي الاجتماعية والوطني على مناهج تعليمية مكيفة مع المصلحة العامة والمركزية؛
- لامركزية التخطيط ومشاركة السكان المحليين عن طريق الاستشارة؛
- تشجيع البحث العلمي واستغلال الأبحاث الجامعية المتوفرة بمختلف الجامعات في شتى التخصصات.

3-4-2 في المجال الاقتصادي

- الحد من تبديد الموارد الطبيعية؛
- ضمان المساواة كمبدأ في توزيع الموارد بين المواطنين؛
- الحد م تفاوت المداخيل بين القطاعات إلا حسب الجهد المبذول تنويع النشاطات الاقتصادية عبر مختلف أقاليم الوطن.

3-4-3 في مجال البيئة

- حماية الموارد الطبيعية من غطاء نباتي وارض زراعية وتنوع بيولوجي بمكافحة التصحر ووضع حد للتدهور الغطاء النباتي سواء كان ذلك بسبب الرعي الجائر أو الحرث العشوائي أو زحف الرمال، وحل مشاكل تملح التربة الزراعية إقامة محطات تصفية للمياه المستعملة بغرض الاستفادة منها ثانية في مجال الري والتسميد وغيره من الاستعمالات الأخرى؛
- استعمال تكنولوجيا أنظف بالصناعة وذلك باستعمال تقنيات صناعية وطاقة غير ملوثة للهواء والماء ولا المحيط كالطاقة السمية والهوائية.

4- دور الجباية البيئية في استدامة البعد البيئي للتنمية:

أدت الثورة الصناعية الهائلة التي رافقها تقدم تكنولوجي مذهل في مختلف المجالات في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التطور الاقتصادي في

مختلف مناحي الحياة التي تعيشها، ولعل ذلك ارتكز بصورة أساسية على استغلال الموارد المتاحة بمختلف أشكالها ولاسيما الموارد الطبيعية، حيث تطورت تقنيات استخراج المواد الأولية الضرورية من اجل تلبية الطب الصناعي وهذا بهدف تحقيق الرفاهية على حساب البيئة والتنمية المستدامة، وقد تسبب في اختلال التوازن البيئي وبالتالي التأثير سلبا على التنمية المستدامة وهذا استدعى ضرورة التفكير في الآليات الاقتصادية والقانونية والسياسية التي تعمل على الحد من هذه المخاطر(عياشي، 2008، ص06)

وتعد الجباية البيئية أهم الأدوات الاقتصادية من خلال طابعها الردعي والتحفيزي التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على بعدها البيئي ويمكن توضيح ذلك من خلال: (بوعزة، 2018، ص365-366)

1-4 اثر الجباية البيئية على التنمية المستدامة من خلال الإصلاح الجبائي:

تعد الجباية البيئية من أهم الآليات الاقتصادية المعتمدة في مجال حماية البيئة من كل أشكال الضرر البيئي، وهي تشمل جملة من الحوافز والرسوم البيئية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تبنت العديد من الدول الأوروبية والعربية طرحا مفاده جعل الجباية أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة، من خلال إصدار قوانين الجباية البيئية، كما اعترت الجباية من أهم أدوات الاتفاقية المتعددة الأطراف لحماية البيئة مابين الدول.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأخذ بالجباية البيئة يكون من خلال سن الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول، لأجل فرض التعويض عن الضرر الذي يسببه الملوث لغيره على أساس أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلاف أصنافهم وأحجامهم وفي نفس الوقت اعتبارها وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلفين الذين تقع على عاتقهم.

وقد سعت الكثير من البلدان إلى إدخال الآليات الجبائية من خلال الإصلاح الجبائي والذي اشتمل على الطرق التالية:

- إلغاء التشريعات الجبائية المضرة بالبيئة: وهذا من خلال إلغاء مختلف الضرائب والرسوم التي لم تكن لها تأثيرات ايجابية للمحافظة على البيئة، وإحلالها

تشريعات جبائية بديلة تهدف إلى ردع جميع الممارسات التي لا تخدم التنمية المستدامة من جهة وتحفز كل المبادرات الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى؛

- إعادة هيكلة الرسوم والضرائب المتعلقة بالدخل ورقم الأعمال بقصد تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات الملوثة: وهذا بما تتوافق مع مبدأ الملوث الدافع باعتباره أهم الآليات الاقتصادية المكملة لنظام تعويض الضرر البيئي، سواء من حيث أهدافه أو الوسائل التي يستند إليها لإصلاح الضرر البيئي؛

- تأسيس رسوم بيئية جديدة: قصد خلق نوع من العدالة مابين جميع المؤسسات الملوثة من جهة ومنح تحفيزات إضافية للمؤسسات التي تعمل على حماية البيئة.

2-4 أثر الجباية البيئية على التنمية المستدامة من خلال أهداف الجباية البيئية:

بالنظر إلى أهم أهداف الجباية البيئية وبخاصة تلك المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة حيث تعد الجباية البيئية وسيلة مهمة من جملة الوسائل والأدوات الهادفة إلى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وهذا من خلال التالي:

- سعي الجباية البيئية نحو إيجاد وسيلة فعالة لدمج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات؛
- تركيز الجباية البيئية على محاولة تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة؛
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار اللاحقة بالبيئة، وهذا انطلاقا من فرض ضرائب ورسوم بيئية تتناسب وحجم الأضرار البيئية الحاصلة؛
- من خلال فرض الضرائب والرسوم البيئية يمكن ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذا استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاءا وهذا بما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة؛
- تدعيم الوعي الاجتماعي ومشاركة مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئية من خلال التدخل الجبائي سواء تعلق الأمر بفرض الضرائب والرسوم او من خلال منح الحوافز الجبائية؛
- تعمل الجباية البيئية على تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد المتاحة استعمالا فعالا بيئيا؛

- زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية سواء بالرفع من مستواها على الملوث أو بتخفيضها لتشجيع الاستبدال والتجديد والابتكار، وهذا بما يؤدي إلى خلق التنافسية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

5- الخاتمة

أدى تدهور الوضع البيئي بتفاقم ظاهرة التلوث بمختلف أشكاله، الأمر الذي أدى إلى انتشار العديد من الأمراض الخطيرة التي تهدد حياة الأفراد، كما تؤثر ظاهرة التلوث على استدامة البيئة لذلك وجب لزاما تطبيق بعض القوانين والإجراءات التنظيمية في سبيل حماية البيئة واستدامتها للأجيال اللاحقة، من خلال تبني تطبيق الجباية البيئية كأحد السبل الفعالة لتحقيق تنمية مستدامة.

من خلال دراستنا هده توصلنا إلى النتائج التالية:

- الجباية البيئية من أهم الآليات الاقتصادية المستحدثة وأداة ردعية وتحفيزية محافظة للبيئة؛
- تعمل الجباية البيئية على استثمار أرباب العمل لأنشطة محافظة على البيئة، كما تحقق مبدأ الملوث الدافع الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
- رغم الدور التمويلي للجباية البيئية إلا أن هدفها الأساسي هو معالجة المشكلات البيئية والحد من التلوث وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة من خلال تكريس بعدها البيئي.

من خلال ما قد تم التوصل اليه من نتائج، يمكن تقديم بعض التوصيات التي من شأنها يمكن الاستفادة منها:

- توعية المجتمع بأهمية التنمية المستدامة كألية لحماية حقوق الأجيال القادمة؛
- تفعيل دور الإعلام في نشر ثقافة المواطنة البيئية؛
- فرض القيود الردعية ومنح الحوافز التشجيعية لأصحاب المشاريع الصديقة للبيئة؛

- عقد ندوات ودورات تدريبية المنادية بأهمية الجباية البيئية في المحافظة على البيئة وتكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة

6- المراجع

بن عزة محمد، (ديسمبر 2013)، دور الجباية في حماية البيئة من أشكال التلوث: دراسة لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، البليدة 2، العدد 03

بوعزة عبد القادر، عامر حاج دحو، (2018)، الجباية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 108، 2018

خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، 2010، الإسكندرية، مصر

زوين الصادق، رجراج الزوهير، (2019)، فعالية الجباية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد الاول، 2019

شيلي إلهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادي- دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة فرحات عباس- سطيف)، 2014/2013، الجزائر.

طهراوي احمد (2008)، التجوهات الجديدة لسياسة التهيئة العمرانية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، المجلد 1، العدد 2.

العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، (جامعة فرحات عباس- سطيف)، 2011/2010، الجزائر.

عبد الخالق عبد الله، (1993)، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 167.

عبدلي نزار، (2017)، فعالية الجباية البيئية في مجال تسيير االنفايات في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني-عدد خاص-،المجلد 8، العدد 2.

عياشي عبد الله، تفعيل دور الجباية البيئية المستدامة حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل 2008، الجزائر.

مسدور فارس، (2010)، اهمية تدخل الحكمات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد 07

مسعودي محمد، (2014)، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد15

مصباح حراق، (2014)، الجباية البيئية –عرض تجارب دولية، مجلة الدراسات المحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الأول

موساي رفيقة، موساي زهية، (2018)، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد.6

Beat Burgen meier, Economie de développement durable, 2éme édition, 2005, Bruxelles.

Haut conseil de la coopération international, développement durable et solidarité international :en jeux, bonnes pratiques, proposition pour un développement durable du sud et du nord, 2006, Paris, France.